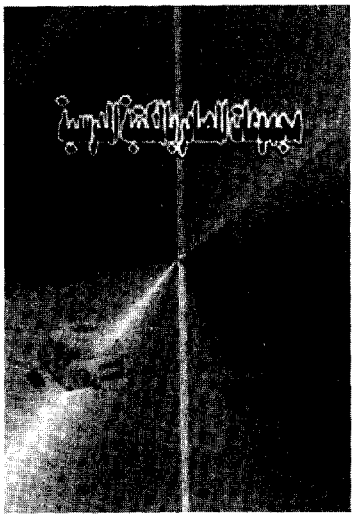

الفصل الخامس

تقييم مجموعات المصادر

يعرّف التقييم (Evaluation) بأنه: «عملية تهدف إلى الحكم الموضوعى عن العمل المقدم، كالتعرف على مدى نجاح الهيئة أو فشلها فى تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها»[١].

كما يعرّف بأنه: «عملية جمع وتصنيف وتحليل بيانات أو معلومات (كمية أو نوعية) عن ظاهرة أو موقف أو سلوك بقصد استخدامها فى إصدار حكم»[٢]. يتضح من هذين التعريفين أن التقييم يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التى يمكن الحصول عليها وفق إجراءات وطرق جمع البيانات المتبعة، وتحليلها للوصول إلى النتائج الكمية أو النوعية. ومن المعروف أن النتائج الكمية يمكن قياسها وتقديرها بسهولة عن طريق جمع الإحصاءات المختلفة التى تحرص المكتبات على تدوينها وجمعها مثل: إحصاءات الاستعارات الخارجية، والمترددين وحجم المجموعات، والمخصصات المالية، وبنود الانفاق، وما إلى ذلك من الإحصاءات المكتبية. وقد انعكست صعوبة قياس الجوانب النوعية على الأدوات التى تستخدم فى تقييم الخدمات المكتبية، فالغالبية العظمى من هذه الأدوات تتضمن مصطلحات كمية، مثل: المصادر، والإنفاق، والاستعارات، وما إلى ذلك من مجالات الخدمة المكتبية المختلفة، فى حين يتضمن القليل منها الجوانب النوعية التى تعتمد إلى حدٍ كبير على الحكم الموضوعى المبنى على الملاحظة والاختبار. وعلى كل حال فإن أدوات التقييم

التى تعتمد على بيانات كمية، كانت ولازالت هى أساس جمع البيانات لتيسير القياس والمقارنة. ويمكن القول: بأن أى تقييم لايعد ناجحًا بدون الحصول على بيانات إحصائية موثوق بها[٣].

ويتضمن مفهوم التقييم مجموعة الأحكام التى نزن أو نقيس بها أى شيء أو أى جانب من جوانب الخدمة المكتبية المدرسية، وتشخيص نقاط القوة أو الضعف، وصولاً إلى اقتراح الحلول التى تساعد على التخطيط المستقبلى من ناحية، وعلى تعديل وتصحيح المسار من ناحية أخرى، بهدف تأكيد نواحى القوة والمحافظة عليها، وعلاج نواحى الضعف. وعلى ذلك فإن التقييم بمفهومه المحدد عملية تقدير قيمة الشيء تقديرًا شاملاً للتأكد من سلامة، الأهداف، وكفاية الوسائل ومناسبة الأساليب المتبعة.

أولاً ـ أهمية تقييم مجموعات المصادر:

يمثل عامل جودة المواد المكتبية مشكلة من أهم المشكلات التى تواجه المهتمين بالمكتبات المدرسية من مكتبيين وتربويين. وإذا كان من الأهمية بمكان مراعاة الاختيار الدقيق للمواد المكتبية وفق سياسة ثابتة ومستقرة لنمو المجموعات، فإن عامل الجودة لايمثل سوى جانب من جوانب المشكلة، إذ لابد أن تكون المواد المختارة مناسبة ومتكاملة مع المجموعات الموجودة فعلاً بالمكتبة وتمثل إضافة حقيقية لها. لذا فإن تقييم مجموعات المواد بالمكتبة يجب أن يوجه إليه الاهتمام فى جميع المكتبات المدرسية.

ويتفق الرأى بين المكتبيين على أن هناك خمسة اعتبارات هامة يجب مراعاتها عند اقتراح أو تقرير الحجم المناسب والمستوى الملائم لمجموعات المواد الواجب توفرها بالمكتبة المدرسية، وهذه الاعتبارات الخمسة هى:

ـ تغطية كافة متطلبات المناهج الدراسية من المواد على اختلاف أشكالها، ومقابلة الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين من طلاب ومعلمين.

ـ مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، والاختلاف فى القدرات والاهتمامات والميول.

ـ توفير مجموعة واسعة من الأدب الابتكارى الخلاق، وما يقابله من المواد السمعية والبصرية.

ـ تحقيق التوازن والتكافؤ بين الحجم الكلى للمجموعات، وعدد الطلاب بالمدرسة.

ـ مراعاة متطلبات الجماعات الخاصة بالمدرسة وخلفياتها الثقافية[٤].

ويلاحظ أن هذه الاعتبارات الخمسة قد تضمنت عدداً من المبادئ التى يجب اتباعها عند بناء وتنمية المجموعات بالمكتبات المدرسية، ومن هذه المبادئ:

ـ تكامل مجموعات المواد وشمولها لكافة أوعية المعلومات المطبوعة وغير المطبوعة.

ـ تنوع موضوعات المواد ومستوياتها لمقابلة القدرات والميول المتباينة للطلاب.

ـ توفير المواد التثقيفية والترفيهية التى تعين الطلاب على قضاء وقت الفراغ فى تسلية مفيدة، فضلاً عن تنمية التذوق الأدبى والجمالى لديهم.

ولعل من أشق ما يواجه العاملين بالمكتبات المدرسية هو التوفيق والمواءمة بين حجم ونوعية المجموعات من حيث هى مصادر للمعلومات تمثل جوانب المعرفة الإنسانية، وبين الاحتياجات الفعلية والميول الفردية للطلاب. إذ لابد من وجود قدر مناسب من التوفيق والملاءمة بين هذين الجانبين. ومن هنا نشأ الاهتمام بتقييم المجموعات للتعرف على مواطن القوة والضعف، وللوصول إلى مؤشرات تبين ما إذا كانت المجموعات التى تقتنيها المكتبة قادرة فعلاً على مقابلة احتياجات المستفيدين من مدرسين وطلاب أم لا. فمن المسلم به أن كل مجموعة تنشأ لمقابلة غرض محدد، لذلك فإن تقييم مجموعات المكتبة يجب أن يتم فى ضوء أهداف المكتبة والأغراض التى استهدفت من إنشائها[٥]. وعلى

أساس مدى كفايتها العددية والموضوعية، ومن ثمّ اقتراح أو تحديد وسائل علاج مواطن الضعف، والمحافظة فى نفس الوقت على مواطن القوة. وقد حظى بناء المجموعات وتقويمها واستخدامها بالنصيب الأكبر من اهتمامات المكتبيين، وله نصيب وافر فى أدب المكتبات لم تصل إليه بقية مجالات الخدمة المكتبية. ويرجع ذلك إلى أن المجموعات يتوافر لها كيان مادى يمكن قياسه وتقييمه، فى حين أن جوانب الخدمة الأخرى لاتمثل كيانًا ماديًا أو واقعًا ملموسًا يمكن قياسه وتقيمه بسهولة[٦].

ثانياً ـ خطة التقييم:

من المتفق عليه بين الخبراء والعاملين فى أى مجال من المجالات، أن أى مشروع يجب وضع خطة شاملة له قبل البدء فى تنفيذه، ولا يشذ عن هذه القاعدة تقييم مجموعات المصادر، حيث إن وضع خطة التقييم يعد أمرًا أساسيًا لضمان تحقيق الغرض منه، ولما كان تقييم مجموعات المصادر لايقف عند حد التشخيص، وإنما يتعدى ذلك إلى وضع الخطط الكفيلة بتقوية رصيد المكتبة من المصادر، وتحديد الأدوار الواجب القيام بها، فإنه من المهم وضع خطة التقييم بحيث تتضمن عددًا من الخطوات المتتابعة. ويحدد لانكستر (Lancaster) الخطوات التى يجب الاسترشاد بها عند وضع خطة التقييم على النحو التالى:

١ ـ تحديد مجال التقييم.

٢ ـ تصميم برنامج التقييم.

٣ ـ تنفيذ التقييم.

٤ ـ تعديل النظام أو الخدمة بناء على نتائج التقييم[٧].

ويمكن صياغة هذه الخطوات على هيئة أسئلة محددة توفر الإجابة عليها الخطوط العريضة التى يتم وضع خطة التقييم على أساسها، وهى:

١ ـ ما الذى يقيم؟

٢ ـ كيف يتم التقييم؟ وأى الأدوات تستخدم؟

٣ ـ من يشارك أو يسهم فى عملية التقييم؟

٤ ـ ما القرارات الواجب اتخاذها وفق نتائج التقييم؟

ويتفق المكتبيون على أن مشروع تقييم مجموعات المصادر يجب أن يبدأ من تحديد أهداف المكتبة المدرسية فى المرحلة الدراسية التى تقدم إليها خدماتها، حيث إن هناك ارتباطًا واضحًا بين التقييم والأهداف.

ويمكن إعداد خطة تقييم مجموعات المصادر بحيث تتضمن الجوانب التالية:

١ ـ تحديد المطلوب تقييمه.

٢ ـ تحديد الأدوات والطرق التى يتم بها التقييم، ومن الواجب أن يلم إخصائى المكتبة المدرسية بطريقة أو أكثر من طرق التقييم.

٣ ـ تحديد المشاركين فى عملية التقييم.

ومن نافلة القول: إن وجود إخصائى المكتبة المؤهل تأهيلاً مكتبيًا مناسبًا، ولديه الكفاءة والقدرة المتميزة، يضيف بعدًا حقيقيًا للخدمة المكتبية المدرسية، ومن بينها تكوين وتنمية مجموعات المصادر التى هى أساس الخدمة ككل، فهو الصلة بين احتياجات المستفيدين من ناحية، وبين مجموعات المصادر ومستفيد معين من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن التقييم الصحيح لمجموعات المصادر يجب أن يضع فى اعتباره وجود أو عدم وجود الإخصائى المتخصص الكفء فى المكتبة. فهو الوحيد الذى يمكنه تكوين مجموعات مناسبة من المصادر، وفى جذب المستفيدين لاستخدامها، عن طريق تلبية احتياجاتهم من المعلومات، والتعرف على التغييرات التى تطرأ على هذه الاحتياجات[٨].

ثالثًا ـ طرق التقييم:

يستخدم فى تقييم المجموعات عدة طرق يعتمد بعضها على التقييم الكمى، ويعتمد بعضها الآخر على التقييم الكيفى أو النوعى. ومما لاشك فيه أن تقييم

المجموعات نوعيّا يعد أكثر صعوبة من تقييمها كميّا، وذلك لأن التقييم النوعى يدخل فيه المقارنة بين عدد من المتغيرات التى تتصل بالمجموعات واستخدامها. وتقوم المكتبات حاليّا بتقييم مجموعاتها باستخدام بعض الطرق التى تمزج بين الناحيتين الكمية والنوعية[٩].

وبالنسبة للمكتبات المدرسية يمكن تطبيق طرق التقييم التالية:

(أ) الطرق الكمية، وتشتمل على:

ـ **الحجم الكلى للمجموعات:** ويستخدم فى هذه المعايير العددية التى تصدرها جمعيات المكتبات والجهات المعنية، وتحدد الحد الأدنى من الكتب والمواد التى يجب توافرها بمكتبة كل مدرسة.

ـ **الحجم الكلى للمجموعات:** وعلاقته بعدد المستفيدين من طلاب ومعلمين وإداريين، لتحديد عدد الكتب المخصصة لكل مستفيد.

ـ **معدل النمو الجارى:** ويتم بحساب عدد المجلدات التى تضاف كل سنة، أو عدد المجلدات المضافة سنويّا فى كل قسم من أقسام التصنيف، أو بعدد الكتب المضافة لكل فرد من المستفيدين.

ـ **حجم المجموعات وتوزيعها على أقسام التصنيف:** لقياس التوازن النوعى بين الموضوعات المختلفة.

ـ **الإنفاق على المجموعات:** ويشمل:

* مخصصات الإنفاق على المواد لكل مستفيد (الإنفاق المعيارى).

* النسبة المئوية للإنفاق الكلى على المجموعات من جملة الموازنة المخصصة للمدرسة[١٠].

(ب) الطرق النوعية، وتشتمل على:

ـ **التقييم الموضوعى:** ويتم عن طريق الفحص المباشر للمجموعات بواسطة أمناء المكتبات والمتخصصين الموضوعيين، وتسجيل انطباعاتهم عن المواد وتسمى هذه الطريقة بالطريقة (الانطباعية).

ـ **استخدام قوائم الفحص أو القوائم المعيارية:** أو قوائم المكتبات الأخرى، والمقارنة بينها وبين مجموعات المكتبة.

ـ **صلاحية المواد للتداول:** ويتم التعرف عليها عن طريق استطلاع رأى المستفيدين عن مدى كفاية المجموعات لمقابلة احتياجاتهم.

ـ **فعالية استخدام المجموعات:** ويتم التعرف عليها عن طريق تحليل إحصاءات الإعارة للتعرف على المواد التى تكثر إعارتها والمواد الراكدة.

ـ **شمول تكامل المجموعات:** ويتم التعرف عليها عن طريق إحصاء عدد المواد فى كل نوع من أنواع المواد، وتحديد نسبته المئوية من مجموع المواد التى تقتنيها المكتبة.

ويلاحظ أن هذه الطرق قد اشتملت على جوانب مختلفة لتقييم المجموعات، ويمكن أن تعطى مؤشرات لها دلالاتها فى معرفة مدى كفاءة المجموعات أو قصورها من الناحيتين العددية والنوعية. إلا أنه من الصعوبة استخدام بعض هذه الطرق لتقييم مجموعات المكتبات المدرسية فى مصر والعالم العربى، خاصة الطرق التى تعتمد على تطبيق المعايير بالنسبة للحجم الكلى للرصيد، ونصيب كل طالب من المواد، والإنفاق المعيارى. وذلك لأن المكتبات المدرسية فى كثير من الدول العربية لم توضع لها معايير للمواد كما هو متبع فى كثير من دول العالم المختلفة. لذلك فمن المهم عرض بعض هذه المعايير للاسترشاد بها عند تقييم مجموعات المواد بمكتبات المدارس.

رابعاً ـ المعايير الكمية:

اهتمت كثير من الهيئات والجمعيات المكتبية فى عدد كبير من الدول بإقرار مجموعة من المعايير الموحدة لمختلف أنواع المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات.

كما اهتمت بمراجعة هذه المعايير مراجعة مستمرة بصفة دورية للتأكد من مناسبتها واحتوائها على التغييرات والتطورات التى تحدث فى ميدان المكتبات، ووسائل الاتصال الحديثة التى تعتمد عليها المكتبات فى الوقت الحاضر. وتأتى المكتبات المدرسية فى مقدمة أنواع المكتبات من حيث الاهتمام بالمعايير الخاصة بها. وعلى سبيل المثال: فقد أصدرت الهيئات المعنية بالمكتبات المدرسية بالولايات المتحدة الأمريكية ستة معايير منذ عام ١٩٢٠ حتى ١٩٨٨م. ولقد تبنت اليونسكو قضية المعايير الموحدة لمختلف أنواع المكتبات على مستوى العالم.. فقامت بدراسة مسحية دولية للمعايير الموحدة فى عشرين دولة من دول العالم المختلفة وأصدرت نتيجة هذه الدراسة فى مجلد خاص[١١].. ذيّل بتوصيات محددة للاسترشاد بها عند إنشاء المعايير الموحدة لمختلف أنواع المكتبات بالدول النامية. ويمكن ذكر بعض نماذج للمعايير الكمية للمجموعات فى عدد من الدول الوارد ذكرها فى هذا المجلد.

ـ **المملكة المتحدة:** أصدرت جمعية المكتبات البريطانية معايير مكتبات المدارس الثانوية عام ١٩٧٢م. وحددت للحد الأدنى للرصيد بمكتبة المدارس بـ ٣٥٠٠ مجلد، و١٥ مجلداً لكل طالب أيهما أكثر[١٢].

ـ **أستراليا:** أصدرت جمعية المكتبات الأسترالية معايير مكتبات المدارس الثانوية عام ١٩٧١م وربطت الحد الأدنى للرصيد بعدد الطلاب بالمدرسة بحيث تبدأ من ١٥٠٠ مجلد فى المدارس التى تضم ٥٠ طالبًا أو أقل، وتصل إلى ١٥٠٠٠ مجلد بالمدارس التى يبلغ عدد طلابها ١٠٠٠ طالب، كما حددت نصيب الطالب بـ ١٥ مجلداً[١٣].

ـ **جمهورية ألمانيا الاتحادية:** حددت المعايير الصادرة عام ١٩٧٢م من ٨ مجلدات إلى ١٢ مجلداً لكل طالب، ومن ٦ إلى ١٠ مجلدات لكل مدرس، ولم تحدد الحد الأدنى للكتب بكل مكتبة مدرسية[١٤].

ـ **كندا**: كانت معايير المكتبات المدرسية فى كندا تتبع المعايير التى تصدرها جمعية المكتبات الأمريكية. إلا أنه ابتداءً من عام ١٩٦٢م برز اتجاه قوى إلى إصدار معايير خاصة بكندا تعكس المتطلبات القومية، لذا فقد أعدت معايير للمكتبات المدرسية عام ١٩٦٥م وصدرت عام ١٩٦٧م، وحددت هذه المعايير الحد الأدنى لمجموعات الكتب بمكتبات المدارس الثانوية بـ ٥٠٠٠ كتاب أو ٢٠ مجلداً لكل طالب أيهما أكثر، بالإضافة إلى مجموعة الكتب المهنية للمعلمين والتى حددت بـ ١٥ عنوانًا لكل معلم(١٥).

ـ **سنغافورة**: صدرت توصيات بتخصيص ٥ مجلدات لكل طالب بمكتبة المدرسة الثانوية ووافقت وزارة التربية والتعليم على تطبيقها فى أكتوبر ١٩٧٢م(١٦).

ـ **الولايات المتحدة**: حددت المعايير الصادرة عام ١٩٧٥م مجموعات المواد بالمدرسة بـ ٢٠,٠٠٠ مادة أو ٤٠ مادة لكل طالب كحد أدنى بالمدارس التى يبلغ عدد طلابها ٥٠٠ طالب فأقل، وعدد المجلدات من ٨٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ مجلد أو من ١٦ إلى ٢٤ مجلداً لكل طالب. كما حددت هذه المعايير مستويات مختلفة كحد أدنى للدوريات والنشرات والمواد السمعية والبصرية(١٧). وأخيراً أصدرت الجمعية الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية (AASL)، وجمعية وسائل الاتصال وتكنولوچيا التعليم (AECT) معايير حديثة عام ١٩٨٨م تحت عنوان "Information Power: Guidelines for School Library Media Programs" حتى تتواءم مع احتياجات المكتبات المدرسية الأمريكية فى مطلع القرن الحادى والعشرين. وقسمت المدارس إلى سبعة مستويات طبقًا لعدد التلاميذ أو الطلاب بها، فضلاً عن تحديد نسبة مئوية لرصيد مجموعات الكتب فى كل مستوى من المستويات طبقًا للجدول التالى:

المرحلة وعدد التلاميذ	عدد الكتب	النسبة المئوية		
		٧٥	٩٠	٩٥
المدارس الابتدائية:				
أقل من ٥٠٠ تلميذ	الإجمالى	٩٢٢٧	١١١١٧	١٢٨٠٩
	لكل تلميذ	٢٣	٣١	٣٨
أكثر من ٥٠٠ تلميذ	الإجمالى	١١٣٨٦	١٥٠٠٩	١٧٢٨٠
	لكل تلميذ	١٥	٢٠	٢٧
المدارس المتوسطة:				
أقل من ٥٠٠ تلميذ	الإجمالى	١٠٠١٥	١٢٩٣٣	١٤١٧٨
	لكل تلميذ	٢٥	٣٠	٣٤
أكثر من ٥٠٠ تلميذ	الإجمالى	١٣٩٩٦	١٦٣٧٥	١٨٥٤٠
	لكل تلميذ	١٦	١٩	٢٣
المدارس الثانوية:				
أكثر من ٥٠٠ طالب	الإجمالى	١٠٤٢٢	١٣٠٦٥	١٤٨٠٨
	لكل طالب	٣٤	٥١	٥٨
من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ طالب	الإجمالى	١٦٣٢٠	٢٢٨٢١	٢٥٩٣٩
	لكل طالب	١٩	٢٥	٢٩
أكثر من ١٠٠٠ طالب	الإجمالى	٢٣٧٤٥	٣٠٥٠٠	٣٧٦٦٨
	لكل طالب	١٤	١٧	٢١

والمعايير المبينة فى هذا الجدول هى معايير الكتب فقط، وليس من بينها[١٨] مواد غير مطبوعة، أو دوريات.

ولقد ركزت المعايير الكمية لمجموعات المصادر بالمكتبات المدرسية التى

أصدرها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (IFLA) عام ١٩٩٠م على النمو السنوى بالمكتبات. ولم تصنف المدارس طبقًا لمراحلها، وإنما جعلت عدد التلاميذ هو الأساس فى تحديد المعيار الذى يجب أن تلتزم به كل مدرسة، وتتضمن مايلى:

عدد التلاميذ بالمدرسة	مجموعة الكتب الرئيسية	الإضافة السنوية ٣ عناوين لكل تلميذ	مجموعة الكتب بعد عشر سنوات
١ ـ ١٠٠	١٢٠٠	٣٠٠	٣٩٠٠
١٠١ ـ ٢٠٠	٢٤٠٠	٦٠٠	٧٨٠٠
٢٠٠ ـ ٣٠٠	٣٦٠٠	٩٠٠	١١٧٠٠
٣٠٠ ـ ٤٠٠	٤٨٠٠	١٢٠٠	١٥٦٠٠
٤٠٠ ـ ٥٠٠	٦٠٠٠	١٥٠٠	١٩٥٠٠
٥٠١ إلى أكثر	٦٠٠٠	٢٢٥٠	٢٦٢٥٠

ولا تتضمن هذه المعايير أية مواد سمعية وبصرية، وإنما هى تركز على الكتب دون غيرها من مصادر المعلومات.(١٩)

وفى مصر تم تحديد المعايير الكمية للمجموعات بالمكتبات المدرسية، وفقًا للنشرة العامة رقم (٧) بتاريخ ١١/٢/١٩٩٠م بشأن المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية على النحو التالى:

المدرسة الابتدائية: ٤ مجلدات للتلميذ مع مجموعة لخدمة المدرسين لاتقل عن ٤٠٠ مجلد، يضاف إليها دوريتان على الأقل.

المدرسة الإعدادية: ٥ مجلدات للتلميذ مع مجموعة لخدمة المدرسين لاتقل عن ٦٠٠ مجلد + ٥ دوريات على الأقل.

المدرسة الثانوية: ٧ مجلدات للتلميذ مع مجموعة لخدمة المدرسين لاتقل عن ألفى مجلد.

٧ دوريات على الأقل يفضل أن يكون منها واحدة بالإنجليزية وواحدة بالفرنسية على الأقل فى كل منهما.

مجموعات مناسبة من المواد السمعية والبصرية.

وبالإضافة إلى المعايير الكمية لمجموعات الكتب بالمكتبات المدرسية بالخارج، فإن بعض معايير المكتبات لعدد من الدول تحدد حجم الإضافة السنوية من كتابين إلى ثلاثة كتب لكل طالب، أو تحدد نسبة مئوية من الحجم الكلى للمجموعات كإضافة سنوية. ومن أمثلة هذه المعايير: معايير المكتبات المدرسية الأسترالية التى تحدد حجم الإضافة السنوية بنسبة ١٠٪ من جملة عدد الكتب بالمكتبة للإحلال وتحديث المجموعات. كما تحدد معدل الإنفاق السنوى على شراء المواد من ٦ إلى ٣ دولارات لكل طالب، وحددت متوسط ثمن الكتاب بدولارين. أى أن عدد الكتب المضافة لكل طالب تتراوح ما بين ثلاثة كتب و١,٥ كتاب سنويًا.

وعلى الرغم من الاهتمام الموجه إلى المعايير الكمية لمجموعات المواد بالمكتبات المدرسية إلا أن هناك خشية من أن يعتبرها المسئولون الحد الأعلى الذى يكتفى بالوصول إليه، فى حين هى فى الحقيقة تمثل الحد الأدنى الواجب توافره بالمكتبة المدرسية، وتعرّف السلطات التعليمية الفرق بين المستويات المناسبة والمستويات غير المناسبة.

خامسًا ـ المعايير النوعية:

إذا كان لحجم مجموعات الكتب والتوازن الموضوعى اعتبارًا خاصًا فى المكتبات المدرسية، فإن نوعية المجموعات وخصائصها يجب أن يعطى لها نفس

الاعتبار والاهتمام. وذلك لأن الناحية الكمية، على الرغم من أهميتها، لاتعكس بالضرورة مدى قدرة المجموعات على الوفاء بالاحتياجات القرائية للطلاب ومتطلبات المناهج الدراسية. لذلك كان من الضرورى تقييم مجموعات الكتب نوعيًا.

ولا تتوافر معايير نوعية للمكتبات المدرسية يهتدى بها أمناء المكتبات فى تقييم مجموعات مكتباتهم، وإنما ركزت المعايير على الجانب الكمى دون الجانب النوعى باعتبار الأخير عرضة للتغيير والاختلاف بين مدرسة وأخرى حسب احتياجات واهتمامات المستفيدين بها، وتبعًا للتطورات التى تحدث من حين إلى آخر فى المناهج الدراسية والاتجاهات التربوية. ولكن تتفق هذه المعايير على ضرورة وجود مجموعات شاملة من المواد المتنوعة بكل مكتبة مدرسية، تحتوى على المواد التى تتصل اتصالاً وثيقًا بالمناهج الدراسية، وباحتياجات النمو والنضوج للشباب وبالقراءات الترويحية. كما أن مكتبة المدرسة الثانوية العامة تحتاج إلى مجموعة حديثة من المواد المرجعية مثل: المعاجم اللغوية والموضوعية ودائرة المعارف والموسوعات والأطالس وما إلى ذلك، كما ينبغى أن يوجه الاهتمام إلى المطبوعات الحكومية والنشرات المحلية التى تحتوى على معلومات تتصل بالبيئة المحلية للمدرسة.

ولقد حددت النشرة العامة رقم (٧) لسنة ١٩٩٠م الخاصة بمعايير المكتبات المدرسية المصرية ـ المعايير النوعية لمجموعات المواد على النحو التالى:

عند اختيار المجموعات للمستويات المختلفة لابد لها أن تختار من:

١ ـ مواد مساندة ومساعدة للمنهج الذى يقدم فى المدرسة، وهذه المواد هى التى تميز مكتبة مدرسة ما عن الأخرى.

٢ ـ مواد مناسبة لكل مرحلة تتصل اتصالاً مباشرًا بمصر والعالم العربى والقضايا القومية.

٣ ـ مواد التثقيف والمعلومات العامة.

٤ ـ مواد الترفيه والترويح وتمضية وقت الفراغ.

٥ ـ المواد التى تساعد المدرسين وأمناء المكتبات والإداريين بالمدرسة.

٦ ـ مواد مرجعية تتدرج من مجرد قاموس ودائرة معارف وكتب تراجم بسيطة فى المرحلة الابتدائية إلى عدة قواميس أحادية اللغة ومتعددة اللغات ودوائر معارف عامة ومعاجم وتراجم تاريخية وأطالس وموجزات إرشادية وببليوجرافيات وطنية مناسبة لكل مرحلة من المراحل التعليمية وبعض المراجع المتخصصة، وخاصةً فى المدارس الفنية (تجارة ـ زراعة ـ صناعة).

ومما لاشك فيه أن الاهتمام بجودة المجموعات من الناحية النوعية يجب أن يوضع فى مرتبة مماثلة للاهتمام الذى يوجه إلى الناحية الكمية، وأن يكون لكل مادة قيمتها بالمكتبة، من حيث: الموضوع والاستخدام والاستشارة أو للقراءة الترويحية. ومن أهم الواجبات التى تتزايد أهميتها باستمرار فى بناء وتنمية مجموعات المواد بالمكتبات المدرسية هو ما يتعلق بتحقيق التوازن العددى والنوعى. حيث إن تحقيق التوازن بين الموضوعات المختلفة والنسبة المئوية لكتب كل موضوع من جملة مجموعات الكتب والمواد بالمكتبة قد أصبح إحدى المشكلات الرئيسية التى أثارها الاستخدام التعليمى والتربوى للمكتبة المدرسية. لذا فإن على أمين المكتبة أن يقرر عدد العناوين التى يجب توفيرها بكل موضوع، وتعديل هذه الأعداد إذا تغيرت أنماط الاستخدام واهتمامات المستفيدين، وعليه بعد ذلك أن يحوّل هذه الأرقام إلى كتب ومواد توفر للاستخدام[٢٠].

ومن أنسب طرق تقييم مجموعات الكتب نوعيًا فى المكتبات المدرسية فى مصر والعالم العربى، الطرق التالية:

ـ التعرف على الاستخدام الفعلى للمجموعات: وتعتمد هذه الطريقة على

دراسة استخدام رصيد المكتبة فى فترة محددة سابقة، وإذا لم يتيسر ذلك فيتم اختيار عينة من الموضوعات وإجراء الدراسة عليها.

ـ الملاحظة المباشرة للرصيد عن طريق المتخصصين الموضوعيين (المدرسين الأوائل للمواد الدراسية) وأمناء المكتبات، وتسجيل انطباعاتهم وآرائهم عن قوة المجموعات أو قصورها فى الموضوعات المختلفة.

ـ استطلاع آراء المستفيدين من خدمات المكتبة من مدرسين وطلاب ومدى كفاية مجموعات الكتب لمقابلة احتياجاتهم القرائية.

سادساً ـ التوازن الموضوعى:

يقصد بالتوازن الموضوعى لمجموعات الكتب بالمكتبة وجود قدر من التكافؤ بين حجم الكتب فى كل موضوع، وعدم طغيان أو زيادة أعدادها فى موضوع معين، وقلتها أو ندرتها فى موضوع آخر. ويقاس التوازن الموضوعى بتحديد التوزيع النسبى لعدد الكتب فى كل قسم من أقسام التصنيف الرئيسية، وتكرار عدد النسخ، وبالمؤلف وبتاريخ النشر، وبالمقررات الدراسية. وسوف يكشف تحليل أى جانب من هذه الجوانب عن قدرة المجموعات أو عن عدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات القرائية، أو عدم اتساقها مع المعايير المحلية، أو مع النسب المئوية الموصى بها فى كل قسم من أقسام التصنيف(٢١).

ولقد أوصت إدارة المكتبات المدرسية بمراعاة نسب محددة لعدد الكتب بكل قسم، إلا أن هذه النسب لاتجد استجابة من العاملين بالمكتبات المدرسية لوجود بعض التحفظات عليها. وفى مقدمة هذه التحفظات أن تحديد النسب المئوية لكل قسم يجب أن يتم نتيجة لدراسات تتناول احتياجات القراءة الفعلية، والأنشطة التربوية والثقافية، ومتطلبات المناهج الدراسية وميول الطلاب وقدراتهم. كذلك فإن إدارة المكتبات المدرسية لم تراع الفروق الجوهرية بين كل

مرحلة تعليمية وأخرى، وإنما أوصت باتباع نسب مئوية موحدة لجميع المراحل التعليمية على اختلاف مستويات طلابها.

وسبق القول: بأن المعايير التى أصدرتها الهيئات المعنية بالمكتبات المدرسية بالخارج لم تحدد نسبًا مئوية لعدد الكتب بكل قسم من أقسام التصنيف الرئيسيه، وإنما تركت ذلك للسلطات التعليمية والمكتبية المحلية. ولم يشذ عن هذا الاتجاه سوى المعايير الأسترالية التى حددت نسبة القصص ما بين ٢٥٪ و٣٠٪، والمعايير المجرية التى حددت نسبة القصص مابين ٣٠٪ و٤٠٪. أما النسب المئوية التى تتبعها المكتبات المدرسية، خاصةً فى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أخذت من القوائم المعيارية التى تعد لكل مرحلة تعليمية وتصدرها هيئات تتوافر لها خبرات مهنية متقدمة. وعلى الرغم من الفوائد العديدة للقوائم المعيارية إلا أن عليها بعض الانتقادات، من ذلك أنها تعبر عن وجهة نظر فرد أو مجموعة قد لا تكون الموضوعات ممثلة فيها تمثيلاً جيداً. وعلى فرض تمثيلها للموضوعات المختلفة فإنها من الصعب أن تعكس اهتمامات وميول المستفيدين وأهداف المكتبة، كذلك فإن بعض القوائم المعيارية لا يتم مراجعتها مراجعة دورية، مما يفقدها حداثتها ويقلل من قيمتها[٢٢]. لذلك فإن الاعتماد على التوزيع النسبى لمجموعات الكتب فى الموضوعات المختلفة التى تتبعه المكتبات المدرسية بالخارج لايصلح للتطبيق فى المكتبات المدرسية المصرية أو العربية، لاختلاف النظم التعليمية وطرق وأساليب التدريس والمناهج الدراسية من ناحية، ولاختلاف ميول وقدرات طلاب المدارس العربية وخلفياتهم الثقافية من ناحية أخرى.

ويمكن تقييم مجموعات الكتب ـ فى داخل إطار التوازن الموضوعى ـ عن طريق التعرف على معدل تكرار النسخ، إذ تتطلب مجالات الخدمة المكتبية المدرسية توفير عدد كاف من النسخ لكل عنوان يزيد الإقبال عليه، خاصةً بالنسبة للكتب التى تتصل بالمناهج الدراسية أو بالقراءات الترويحية. وتنص

بعض المعايير على: «ضرورة مراعاة توفير عدد كاف من النسخ لمقابلة احتياجات المستفيدين»[٢٣]. وتقوم المكتبات المدرسية بالخارج بتكرار النسخ عن طريق الطبعات الشعبية ذات الغلاف الورقى التى يقل ثمنها عن الطبعات الأصلية ذات الغلاف المقوى. وبهذا تستطيع توفير عدد كافٍ من النسخ التى يمكن التخلص منها عندما يقل الإقبال عليها، أو استبدالها بنسخ جديدة عند تمزقها أو تلفها دون أن تتكبد المكتبات نفقات كثيرة، إلا أن هذا لا يتوافر بمصر أو الدول العربية حيث تصدر غالبية الكتب بغلاف ورقى.

سابعاً ـ التمويل والإنفاق المعيارى:

يمثل التمويل حجر الزاوية فى بناء وتنمية المجموعات، إذ إنه أحد المقومات الأساسية التى يجب توفيرها للمكتبة حتى تستطيع الحصول على المواد المختلفة. إذ لا يكفى وجود سياسة لتنمية المجموعات، أو جودة الاختيار، دون أن يدعم ذلك توفير المصادر المالية الكافية لتمويل شراء المواد الجديدة، وصيانة المواد القديمة، واستبدال المواد المستهلكة. وتتوقف قدرة المكتبة على بناء وتنمية مجموعاتها على مقدار التمويل المتاح لها. فكلما كان التمويل يتم بمستويات وبمعدلات كافية تغطى احتياجات المكتبة من مختلف أنواع المواد، كانت المكتبة أقدر على بناء مجموعاتها والمحافظة على حداثتها وتلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات المستفيدين.

كذلك فإن التمويل فى حد ذاته لا يضمن بناء المجموعات بناءً جيدًا إن لم يواكبه ترشيد فى الإنفاق، بحيث يتم توجيه المخصصات المالية المتوافرة إلى أوجه إنفاق محددة ومتوازية تراعى الاحتياجات الأساسية من المواد ووفق أولويات متفق عليها حتى يتم الاستفادة من المخصصات المالية أقصى استفادة ممكنة.

ويحدد عدد من الدول موازنة شراء المواد المكتبية وصيانتها على أساس إنفاق معيارى يخصص لكل طالب بالمدرسة، يدرج مقدار هذا الإنفاق أحيانًا فى

المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية، مثل: المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية بكندا الصادرة عام ١٩٦٧م التى حددت الإنفاق المعيارى للطالب الواحد فى السنة من ٥ إلى ٨ دولارات للمواد المطبوعة، ومن ٢ إلى ٥ دولارات للمواد السمعية والبصرية[٢٤]. ومثل المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية التى أصدرتها جمعية المكتبات بالمملكة المتحدة عام ١٩٧٠م. وحدد الحد الأدنى للإنفاق السنوى على المواد فى المدارس الثانوية بواقع ١,٥ (جنيه ونصف) لكل طالب سنويًا إذا كان طلاب المدرسة ٥٠٠ طالب، ويرفع هذا الحد الأدنى إلى ٢,٢ من الجنيهات إذا كان عدد طلاب المدرسة ١٠٠٠ طالب[٢٥].

كما تنص المعايير التى أصدرتها جمعية المكتبات الأسترالية عام ١٩٦٦م على: «قيام السلطات التعليمية بتزويد المكتبة برصيد كافٍ من المواد عند إنشاء أو افتتاح المدرسة، على أن تخصص مبالغ سنوية للإضافات الجارية بواقع ٦ دولارات كحد أدنى لكل طالب فى المدارس التى يقل عدد طلابها عن ٥٠٠ طالب، تخفض تدريجيًا إلى ٣ دولارات فى المدارس التى يزيد عدد طلابها عن هذا الحد»[٢٦].

وتفضل بعض الدول عدم إدراج الإنفاق المعيارى على المواد فى المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية بها، لأنه عرضة للتغيير من عام إلى آخر تبعًا لارتفاع الأسعار، وتحبذ تقديره طبقًا لنفقات تكلفة تعليم الطالب الواحد فى العام. ومن ذلك المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية التى أصدرتها الجمعية الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية (AASL)، بالاشتراك مع جمعية وسائل الاتصال وتكنولوچيا التعليم (AECT) فى عام ١٩٦٩م، وحددت تمويل صيانة وحداثة مجموعات المواد بالمكتبات المدرسية على أساس ٦٪ كحد أدنى من نفقات تعليم الطالب الواحد فى السنة. وكان متوسط الإنفاق السنوى على تعليم الطالب الواحد على المستوى القومى بالولايات المتحدة ٦٨٠ دولار فى العام الدراسى ٦٨/١٩٦٩م، وتبلغ نسبة ٦٪ المحددة حوالى ٤١ دولارًا لكل

طالب، ويقسم هذا المبلغ مناصفةً بين المواد المطبوعة والمواد غير المطبوعة، ويستخدم فى شراء المواد الأساسية لمكتبات المدارس ومركز المصادر بالإدارة التعليمية، ولا يصرف منه على الكتب الدراسية، أو على المراجع التى تحفظ بمكتبات الفصول بصفة دائمة، أو على الدوائر التليفزيونية المغلقة، أو على مراكز التعليم الإلكترونية، وإنما يخصص المبلغ كله لتلبية احتياجات المكتبات المدرسية من المواد(٢٧).

المصـادر

(١) أحمد زكى بدوى ـ **معجم مصطلحات العلوم الإدارية**. ـ(القاهرة: دار الكتاب المصرى، ١٩٨٢م). ـ ص ١٧٠.

(٢) محمد لبيب النجيحى، ومحمد منير مرسى. **المناهج والوسائل التعليمية**. ـ(القاهرة: المؤلفان، ١٩٧٦م). ـ ص ١٨٩.

(٣) Mary Helen Mahar. "Evaluation of Media Services to Children and Young People in Schools".- ***Library Trends***.- Vol. 22, No. 3.- (January 1974).- pp. 377. 386.

(٤) Library Association . ***Library Resource Provission in Schools: Guidelines and Recommendations*** .- New ed.- (London: The library Assiation, 1977). - pp. 12 - 22.

(٥) George S. Bonn. "Evaluation of the Collection".- ***Library Tends***.- Vol. 22, N.3 (January 1964) .- pp. 265 - 304.

(٦) Wilfird Lancaster. ***The Measurement and Evaluation of Library Services***.- (Washington: Information Resources Press, 1977).- p 165.

(٧) ولفرد لانكستر ـ **نظم استرجاع المعلومات**/ ترجمة حشمت قاسم. ـ(القاهرة: مكتبة غريب ١٩٨٦م). ـ ص ١٧٤.

(٨) Bonn, op. cit.

(٩) Richard K. Gardner. ***Library Collections: Thier Origin, Selection, and Development*** .- (New York: Mc Graw - Hill, 1981).- p 234.

(١٠) Lancaster, op. cit, p. 165.

(١١) F. N. Withers. ***Standards for library Service: An International Survey.-*** (Paris: Unesco, 1974).

(١٢) Ibid., p. 345.

(١٣) Ibid., p. 357.

(١٤) Ibid., p. 365.

(١٥) Ibid., p. 385.

(١٦) Ibid., p. 375.

(١٧) ***Media Programs: District and School*** .- (Chicago: ALA., 1975) .- pp. 69 - 70.

(١٨) ***Information Power: Guidelines for School Library - Media Programs .-*** (Chicago: ALA, 1988) .- pp. 117 - 123.

(١٩) Frances Laverne Carroll. ***Guidelines for School Libraries .-*** (The Hague, Netherlands: IFLA, 1990).- p. 33.

(٢٠) David Spiller. ***Book Selection: An Introduction to Principles and Practice*** .- 3rd ed.- (London: Clive Bingley, 1980).-p. 120.

(٢١) ***Bonn., Loc., Cit.***

(٢٢) American Library Association. ***Guidelines for the Evaluation of Library Collection.-*** (Chicago: ALA, 1977) .- p.9.

(٢٣) ***Media Programs***, op. Cit., p. 70.

(٢٤) Withers, op. Cit., p. 364.

(٢٥) Ibid., p. 391.

(٢٦) Ibid., p. 351.

(٢٧) Ibid., pp. 404 - 405.

* * *